

العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني

دراسة ميدانية

حسني علي خريوش وخالد عبدالعال الزعبي ومحمد عيسى العبادي

أساتذة مساعدون

قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

الجامعة الهاشمية - الزرقا - الأردن

(قدم للنشر في ١٠/٨/٢٠٠٤هـ وقبل للنشر في ٣/٤/٢٠٠٤هـ)

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية. ولتحقيق ذلك فقد تم جمع البيانات من عدد من المصادر التي شملت القوائم المالية للبنوك التي مثلت عينة الدراسة، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية وذلك عن الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢). لغايات التحليل فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد والذي تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من: مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

مقدمة

حظيت الصناعة المصرفية الأردنية خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٩٢-٢٠٠٢) بالكثير من الاهتمام في الأوساط الرسمية الأردنية لما تعوله على البنوك التجارية من دور كبير في بناء

وتطوير ونمو الاقتصاد الأردني ولما توفره هذه البنوك من دور فاعل في تمويل مشاريعه التنموية والاستثمارية، فعلى سبيل المثال فقد بلغ حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية والمؤسسات المالية المرخصة لتمويل المشاريع الحكومية حتى عام ٢٠٠٢ حوالي ٦٣٦٢,٦ مليون دينار أردني شكلت نسبة التمويل الحكومي بالدينار الأردني حوالي ٩٠٪، في حين بلغ حجم التمويل الحكومي بالعملة الأجنبية حوالي ١٠٪. أما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل مشاريع القطاع الخاص فقد بلغت حوالي ٥٠٥٢,٢ مليون دينار أردني، ولقد بلغ حجم الائتمان الممنوح للأشخاص المقيمين حوالي ٩٣٪، وحجم الائتمان الممنوح للأشخاص غير المقيمين حوالي ٧٪ (التقرير السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٢).

وبالنظر إلى توسع الأعمال المصرفية وتشعبها فقد صاحب ذلك ارتفاع في درجة المخاطرة، والمتمثلة بعدم قدرة بعض البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية الأمر الذي أدى ببعض هذه البنوك إلى التوقف عن أداء مهامها وإعلان إفلاس بعضها. ومن الأمثلة على ذلك إفلاس بنك البتراء وتصفية بنك الاعتماد والتجارة الأردني، ويرجع السبب في ذلك لعدم قدرة تلك البنوك على مواجهة التزاماتها المالية مما أدى إلى إفلاسها وتصفيتها. ومن الأمثلة على البنوك المتعثرة أيضا المصرف السوري الأردني، بنك المشرق وبيت الاستثمار الإسلامي. (عبد الله، ١٩٩٢، ص ٢٢٩). ولمواجهة هذه التحديات قامت الحكومة الأردنية بتعديل القانون المنظم لعمل البنوك التجارية واستبداله بالقانون رقم ٢٨/٢٠٠٠ من أجل تنظيم أعمال البنوك التجارية وبما يجعل هذه البنوك مطالبة بتبني استراتيجيات فعالة لتجاوز هذه التحديات ولامتلاك القدرة على تفعيل دورها في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الأردني وتمويل مشاريعه التنموية والاستثمارية.

ومن أجل المحافظة على أداء هذه البنوك باعتبارها إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي فإنه أصبح يتطلب من القطاعين العام والخاص دراسة العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني للوقوف على التحديات والصعوبات لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها. والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك في تطوير أدواتها المصرفية من حيث إدارة رأس مال البنك (Bank Capital) وإدارة كل من المخاطر التالية: مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، مخاطر الائتمان (Credit Risk) ومخاطر رأس المال (Capital Risk)، للوصول إلى معدلات مرتفعة فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) ومعدل العائد على الأصول (Return on Assets). ويترتب على ذلك

المحافظة على معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة (Return on Equity for Risky Assets) والمحافظة على هامش الأمان المصرفي (Bank Hedging) في مقابلة مخاطر الاستثمار وهذا ما يعزز دور البنوك التجارية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها من جهة وعلى المحافظة على أموال المودعين والمالكين من جهة أخرى.

وبناء على ما تقدم يرى الباحثون أن أهمية الأمان المصرفي الأردني يرجع إلى حاجة عدد من الجهات المعنية للنتائج التي ستمخض عن هذه الدراسة والتي يمكننا حصرها بالمستثمرين سواء كانوا أفراداً أم هيئات وذلك للمحافظة على استثماراتهم وتوجيهها الاتجاه الصحيح الذي يحقق لهم أكبر عائد ممكن، وبالمودعين من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى، وبالمالكين من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة على هذه الأموال (Maximization of Stockholder Wealth)، إضافة إلى حاجة إدارة المؤسسات للتعرف على مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من مخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي (Financing Leverage and Operating Leverage)، كما يستفيد أيضاً من هذه الدراسة الجهات الرسمية من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني. وتكتسب هذا الدراسة مزيداً من الأهمية لكونها الأولى حسب علم الباحثين التي تناولت العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني من واقع البيانات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يقصد بالأمان المصرفي (Bank Hedging) من وجهة نظر الأدبيات الاقتصادية والمالية أمثال (Madora, 2001, pp. 488 -508) و (Hempel, 1999, pp. 66- 68) الإحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من عملياتها التشغيلية (Operating Process)، وتمثل هذه المخاطر بمخاطر السيولة (Liquidity Risk) والتي تعني عدم القدرة على قيام البنك بتسديد التزاماته المالية القصيرة الأجل والمتمثلة بالسحوبات العادية والمفاجئة ويقتضي ذلك التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة (Cash in Flows) والتدفقات النقدية الخارجة من البنك Cash out Flows ويقتضي ذلك أيضاً الموازنة بين السيولة والربحية (Balanced Between Liquidity and Profitability) ومن المخاطر الأخرى التي يتعرض لها البنك التجاري، مخاطر الائتمان (Credit Risk) وتعني منح الائتمان بنسبة تزيد عن النسبة التي حددتها الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى المحافظة على عدم

تعرض المصرف للمخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تسديد القروض الممنوحة للإصدار (Default Risk)، المخاطر الخاصة برأس المال (Capital Risk) وتعني بذلك انخفاض القيمة السوقية للسهم (Market Value) مما يعرض المصرف لخسارة في انخفاض قيمة الأسهم وبالتالي تضؤل رأس مال المصرف. ومن الخسائر التي يتعرض لها المصرف أيضاً الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية (Securities).

ومن أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي (Bank Hedging) فقد توصلت أغلبية الدراسات السابقة أمثال (Coit, 1997, pp. 23-30) (Marshall, 2001., Benston, 2000) و (Sakuragawa, 2002, pp. 467-501) إلى ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين المنظمة لكل من السيولة القانونية والسيولة التجارية والنسب الخاصة. بمنح الائتمان والنسب الخاصة بالأرصدة النقدية والاحتياطيات القانونية والإجبارية، كما اهتمت تلك الدراسات بتنمية حجم أموال البنك الخاصة وذلك بزيادة كل من الاحتياطيات التي تضاف إلى رأس المال مثل الاحتياطي الإجباري والاحتياطي الاختياري مما يعزز من قدرة البنك التجاري على امتصاص الصدمات والهزات المالية والخسائر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية، إضافة إلى كسب ثقة المودعين.

وقد خلصت تلك الدراسات إلى أهمية المحافظة على ملاءة البنك التجاري (Bank Solvency) وذلك بسلامة المركز المالي للبنك، حيث يمكن قياس ملاءة البنك التجاري بالقيمة السوقية لأصول المصرف ناقص التزاماته تجاه الغير بشرط أن لا تقل القيمة السوقية للمصرف عن قيمته الاسمية. كما خلصت الدراسات أيضاً إلى ضرورة توظيف أموال البنك التجاري بما يحقق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة وتتمثل هذه العوائد، بمعدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) والعائد على الأصول (Return on Assets) وذلك من أجل مجابهة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك التجاري.

وعلى ذلك ووفقاً لما سبق فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على العوامل المؤثرة على تحسين الأداء المصرفي وتنظيم الهيكل المالي للبنك التجاري من جهة وعلى محددات الربحية ومحددات المديونية من جهة أخرى وذلك لضمان سير عمله وزيادة فعاليته خوفاً من تعرضه لمخاطر الرفع المالي ومخاطر الرفع التشغيلي، والذي من شأنها انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وعدم القدرة على تحقيق الربحية الملائمة له. أما دراسة (عبد الجابر ٢٠٠٠)، فقد رأت من الضرورة توجيه البنوك الأردنية للاندماج فيما بينها من أجل زيادة رأسمالها وزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى

زيادة قدرتها على المنافسة وتطوير خدماتها وتقليل المخاطرة التي من الممكن التعرض لها في حالة عدم اندماجها. وقد أيدت دراسة مصطفى (٢٠٠٠)، ما توصلت إليه دراسة عبد الجابر (٢٠٠٠)، وأضافت عليها بضرورة توسيع خدماتها وعدم التعرض لمخاطر عدم الوفاء بالتزاماتها.

أما دراسة مخامرة، (Makhamerh, 2000) فقد ناقشت تحديد العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٦) وقد استخدم الباحث أربعة مقاييس مختلفة لقياس أداء البنك كعوامل تابعة وسبعة مقاييس كعوامل متغيرة أما المقاييس التابعة فهي: العوامل التنظيمية ومن أهمها حجم البنك، مستوى التكنولوجيا المستخدمة، والعوامل القيادية ومن أهمها نسبة الديون إلى حقوق الملكية والعوامل البيئية ومن أهمها الناتج المحلي الإجمالي والعوامل الإدارية ومن أهمها العوامل المتعلقة بالموظفين وأصحاب القرار.

أما العوامل المستقلة فهي: نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS) ومعدل العائد على الاستثمار (ROI) والقيمة السوقية للسهم (Market Value Per share) وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه من أفضل المقاييس المستخدمة في قياس أداء البنوك التجارية في الأردن هي: نصيب السهم من الأرباح المحققة والقيمة السوقية للسهم كما أن للعوامل التنظيمية والقيادية دوراً فاعلاً في تطوير أداء هذه البنوك. هذا ومن الجدير بالملاحظة أن دراسة مخامرة قد أيدت ما توصلت إليها دراسة (Coit, 1997) حيث ركزت هذه الدراسة على مجموعة من المقاييس في قياس أداء البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وكان من أهم هذه المقاييس هي: العائد على حقوق الملكية (ROE Return on Equity)، مساهمة الأرباح (Profit Contribution)، العائد على الأصول (ROA Return on Assets)، المصاريف المباشرة (Direct Expenses) ونسبة السيولة (Liquidity Ratio).

ومن الدراسات الأخرى التي عالجت موضوع الأمان المصرفي دراسات كل من (Molyneax, 1992)، (Sakuragawa, 2002)، (Brescott, 2001)، (Bevan, 2000)، (Benston, 2000). فقد عالجت دراسة Molyneax (1992) العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية للأصول الخطرة (الأمان المصرفي) وبين كل من معدل العائد على الأصول المتاحة ومعدل العائد على الاستثمار خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٨٩) في ثماني عشرة دولة أوروبية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية طردية بين معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وبين معدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

أما الدراسات الأخرى أمثال (Beven, 2000)، (Benston, 2000) فقد عالجت الأمان المصرفي من حيث تنظيم الهيكل المالي للمصرف فدراسة (Bevan, 2000) اهتمت بمدىونية البنوك التجارية ومحدداتها في المملكة المتحدة وبلغاريا وهنغاريا. وقد ركزت هذه الدراسة على مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة. وقد تمثلت المتغيرات التابعة بالمدىونية (Leverage) وتمثلت المتغيرات المستقلة بحجم البنك (Total Assets) والأصول الخطرة (Risky Assets) والقروض طويلة الأجل (Long-term debt) والقروض قصيرة الأجل (Short-term debt) والإرباح المحتجزة (Retained Earnings). وقد توصلت الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين المدىونية وكل من حجم البنك والأرباح المحتجزة ووجود علاقة سالبة بين المدىونية وكل من الأصول الخطرة، الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض القصيرة والطويلة الأجل، كما توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أهمية زيادة رأس المال للبنوك التجارية من أجل المحافظة على أموال المودعين وحمايتهم من التعرض لمخاطر الرفع المالي (Financial Leverage).

ومن أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي فقد أوصت دراسة (Benston, 2000) بضرورة تنظيم هيكله البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ويكون ذلك بضرورة المحافظة على الهيكل المالي للبنوك التجارية ورفع رأس مال البنك التجاري وتطوير إدارة رأس المال خوفاً من التعرض لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين من ناحية، ومن أجل كسب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مجزية للمالكين من ناحية أخرى. وقد أوصت الدراسة من أجل المحافظة على هذه الأهداف بضرورة عمل موازنة بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يتعرض البنك لمخاطر الرفع المالي (Financing Leverage).

هذا وقد أثبتت دراسة (Sakuragawa, 2002) ما تناولته دراسة (Benston, 2000) بضرورة تنظيم الهيكل المالي للبنوك التجارية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نموذج مثالي لهيكل رأس المال (Design of Optimal Capital Structure) ويتكون هذا النموذج من كل من حقوق الملكية والديون بحيث يكون هناك نوع من التناسق والتناغم (Harmonization and Go-Ordantion) بين كل من الإصدارات الخاصة بالسندات (Debt Issuing) والإصدارات الخاصة بالأسهم العادية (Common Stock Issuing) خوفاً من تعرض البنك لعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين واتجاه المقترضين وخوفاً من التعرض لعمليات الإفلاس.

ومن الدراسات الأخرى التي تناولت الوضع المصرفي الأردني دراسة عبد الفتاح (١٩٩٢)، ص ١٧٧-٢٢٨) حيث تناولت هذه الدراسة التعثر المصرفي الأردني وبينت أن أسباب التعثر المصرفي الأردني يرجع إلى عدة أسباب من أهمها: أسباب إدارية ناتجة عن عدم التخصص وعدم الممارسة للعمل المصرفي. ومن أسباب التعثر المصرفي أيضا ضعف أدوات الرقابة والتدقيق الداخلي للمصارف الأردنية، ومن الأسباب التي تناولتها الدراسة أيضا الأسباب الناتجة عن عدم وجود سياسة ائتمانية ومصرفية واضحة ومكتوبة بحيث ينفي الاجتهاد والقرار الشخصي في منح الائتمان. وقد أشارت الدراسة أيضا أن من أسباب التعثر المصرفي الأردني ما يرجع إلى عدم شمول التشريعات والقوانين النافذة لكثير من الأمور التي تساعد على اتخاذ إجراء مناسب فيما يتعلق بالعمل المصرفي. ومن المسببات التي أشارت إليها الدراسة أيضا في تعثر العمل المصرفي الأردني الأسباب الأخلاقية المتعلقة بالطبيعة الجرمية للأشخاص بالإضافة إلى بعض المسببات الهيكلية للمصارف الأردنية الناتجة عن انخفاض رؤوس أموالها. وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات والمقترحات والتي كان من أهمها التركيز على تفعيل الجوانب الإدارية والرقابية من جهة وعلى إعادة هيكلة رأس المال (Capital Structure) للمصارف الأردنية من جهة أخرى وذلك بزيادة رؤوس أموالها لمواجهة التزاماتها المالية والمخاطر الناجمة عن نقص رؤوس أموالها.

وعلى الرغم من وجود الدراسات السابقة إلا أننا نعتقد أن هذه الدراسة تعتبر إضافة نوعية للدراسات السابقة لكونها تتضمن مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة. والتي كان من أهمها مخاطر السيولة ومخاطر الاستثمار ومخاطر رأس المال حيث تطرقت أغلبية الدراسات إلى المتغيرات المستقلة المتعلقة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار ومخاطر رأس المال ومخاطر الاستثمار أما مخاطر السيولة فلم تتطرق لها أي من الدراسات السابقة.

منهجية الدراسة

تم تطوير الإطار النظري للدراسة بالاعتماد على المراجع والدوريات المتخصصة. ومن أجل جمع البيانات اللازمة لغايات الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المصادر التي شملت التقارير السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية والتي مثلت عينة الدراسة خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢). وتم الرجوع إلى التقارير السنوية الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال فترة الدراسة.

١ - عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية المختصة بقبول الودائع ومنح الائتمان Deposit Taking Intermediaries بهدف زيادة عمليات الإقراض ورفع معدلات الاستثمار. وشملت العينة ثلاثة عشر بنكا من البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية، المسجلة والمرخصة لدى البنك المركزي الأردني (ملحق رقم ١).

ويشتمل نشاط البنوك التجارية العاملة في الأردن على قبول الودائع على مختلف أنواعها ومنح القروض واستثمار ما بقي من أموال لديها في أوراق مالية وخدمات مصرفية متعددة، أما البنوك الاستثمارية فيقتصر عملها على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المتوسطة والطويلة الأجل، كما أن بعض هذه البنوك كبنك الاستثمار العربي الأردني، البنك الإسلامي الأردني والبنك الأردني للاستثمار والتمويل لا يقتصر عملها على تقديم القروض وإنما تقوم أيضا بالاستثمارات المباشرة إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في مشروعات قائمة. وتقوم هذه البنوك أيضا بتقديم الخبرة والمشورة الفنية للمستثمرين في مجالات مختلفة. ولغايات إعداد هذه الدراسة فقد غطت الفترة الزمنية التي تم من خلالها تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني الفترة ما بين (١٩٩٢-٢٠٠٢). ومن الناحية التطبيقية فقد اقتصرنا هذه الدراسة على تلك البنوك وخلال الفترة المشار إليها لمجموعة من المعطيات أهمها :

- ١ (لقد تم التداول في أسهمها في سوق عمان المالي في تلك الفترة دون انقطاع.
- ٢ (توفر البيانات المطلوبة لغايات الدراسة خلال تلك الفترة.
- ٣ (تعديل قانون البنوك واستبداله في القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ في تلك الفترة.
- ٤ (تعتبر هذه الفترة هي الفترة التي تمت بها الإصلاحات الاقتصادية لمجابهة التطورات المالية والنقدية والتكنولوجية الحديثة.

ولغايات التحليل الإحصائي فلقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear

Regression model في اختبار فرضية الدراسة، ومن خلال ذلك تم التركيز على ما يلي :

١ - تحليل التباين (Anova Analysis) وذلك للتأكد من وجود دلالة إحصائية لكل متغير

من متغيرات الدراسة.

٢- تحليل الانحدار المتعدد (Step wise Regression) وذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على ظاهرة الدراسة.

٣- معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation) وذلك للتعرف على اتجاه العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٢ - متغيرات الدراسة ونموذجها :

تنقسم متغيرات الدراسة إلى نوعين :

أولاً: المتغير التابع (Dependent Variable) ويمثل هذا المتغير الأمان المصرفي Bank Hedging ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

١- معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة (Return on Equity for Risky Assessts) ويساوي:

حقوق الملكية (Equity)

الأصول الخطرة (Risky Assets)

وتمثل الأصول الخطرة إجمالي الأصول ناقص الأصول السائلة، ومن أمثلة الأصول الخطرة القروض بضمان أو بدون ضمان والأوراق المالية الأخرى (الاستثمارات طويلة الأجل). وتظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناجمة عن القروض والاستثمارات في الأوراق المالية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة (Independent Variables) وتمثل هذه المتغيرات ما يلي :

١ - مخاطر السيولة Liquidity Risk

ولغايات هذه الدراسة فقد تم قياس هذا المتغير بالمعادلة التالية :

مخاطر السيولة = الأصول السائلة (Current assets)

إجمالي المطلوبات (Total liabilities)

وتمثل الأصول السائلة: النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والأرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية. أما إجمالي المطلوبات فتتمثل بالالتزامات القصيرة الأجل والطويلة الأجل مثل الودائع الجارية والودائع لأجل وودائع التوفير إضافة إلى عمليات الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية. وتعكس هذه النسبة قدرة الأصول السائلة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها. وتشير الأدبيات المالية والتحليل المالي أن قدرة المؤسسات المالية على

تحمل الأعباء الناجمة على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع وخاصة الجارية منها، يتطلب رفع معدلات الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل من جهة وسرعة تحويلها إلى نقدية من جهة أخرى. ويترتب على ذلك زيادة قدرة هذه المؤسسات على مواجهة هذه السحوبات، وينعكس ذلك على :

أ- الأمان المصرفي المتمثل بمعدل حقوق الملكية للأصول الخطرة حيث كلما زادت درجة مخاطر السيولة (انخفاض نسبة الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل مقسومة على الودائع الجارية) كلما قلت درجة الأمان المصرفي والنعكس صحيح أي كلما قلت نسبة مخاطر السيولة كلما زادت درجة الأمان المصرفي وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن هناك علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة (Hemple and Simonson, 1999).

ب- الأمان المصرفي المتمثل في هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار فكلما زادت مخاطر السيولة كلما أصبح الأمان المصرفي المتمثل بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار ضعيفاً ويتطلب ذلك زيادة درجة الأمان المصرفي ويتم ذلك بواسطة زيادة حقوق الملكية (رأس المال + الأرباح المحتجزة + الاحتياطيات) لمقابلة مخاطر السيولة.

٢ - مخاطر رأس المال Capital Risk

وتم قياس مخاطر رأس المال بواسطة ملاءة رأس المال (Capital Adequacy Ratio) وتساوي:

رأس المال الأولي (Primary Capital)

الأصول الخطرة (Risky Assets)

ويمثل رأس المال الأولي رأس المال المستثمر (Initial Investment) أما الأصول الخطرة فتمثل القروض الطويلة الأجل والاستثمارات طويلة الأجل. وتعكس هذه النسبة قدرة رأس مال البنك المدفوع على تحمل الخسارة الناتجة عن عدم توظيف أصوله (المتداولة والثابتة). ويتطلب ذلك زيادة رأس مال البنوك التجارية والمؤسسات المالية من أجل مواجهة المخاطر الناجمة عن انخفاض رأس مال البنك (حقوق الملكية). ولكن السؤال الذي يتبادر للذهن ما مدى أهمية هذه النسبة على درجة الأمان المصرفي. تشير الأدبيات أن هناك علاقة وثيقة بين مخاطر رأس المال والأمان المصرفي المتمثل بمعدل حقوق الملكية للأصول الخطرة والأمان المصرفي المتمثل بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار. حيث كلما زادت مخاطر رأس المال كلما أصبح يتطلب زيادة درجة الأمان في مقابلة

مخاطر الاستثمار ويقتضي ذلك زيادة حقوق الملكية (Equity) من أجل مقابلة مخاطر رأس المال، فالعلاقة التي تربط الأمان المصرفي بمخاطر رأس المال هي علاقة عكسية (Madura, 2001).

٣ - مخاطر الائتمان (Credit Risk)

ويمكننا قياس هذا التغير بالمعادلة التالية :

$$\text{مخاطر الائتمان (Credit Risk)} =$$

$$\frac{\text{إجمالي القروض (Total Loans) - مخصصات الديون المشكوك في (Provisions Doubtful Debts)}}{\text{إجمالي الأصول (Total Assets)}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة (الأصول) في عملية الاقتراض. وتشير الأدبيات المالية والاقتصادية أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والائتمان المصرفي أو بعبارة أخرى كلما انخفضت قدرة البنك على توظيف أمواله المتاحة (الأصول) في عملية الاقتراض كلما زادت عمليات مخاطر الائتمان وينعكس ذلك على عمليات الائتمان المصرفي حيث سينخفض معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة من جهة كما سينخفض أيضاً هامش الأمان المصرفي في مقابلة مخاطر الاستثمار والعكس صحيح أي كلما انخفضت عمليات مخاطر الائتمان كلما زادت عمليات الائتمان المصرفي مما ينتج عنه زيادة معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وزيادة هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار (Hempel and Simonson, 1999, pp. 61-87).

٤ - معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

ويمكننا التعبير عن هذا التغير بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية ROE} = \frac{\text{صافي الربح Net Income}}{\text{حقوق الملكية Equity}}$$

وتمثل هذه النسبة مدى نجاح البنك في توظيف أمواله حيث إنه كلما زادت ربحية البنك التجاري كلما زادت القيمة السوقية للسهم وهذا ما يؤثر على درجة الأمان للبنك. وتشير الأدبيات المالية والمصرفية إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي أي كلما زاد معدل العائد على حقوق الملكية كلما زادت درجة الأمان المصرفي والعكس صحيح. (Molgneax, 1992)، (Madura, 2001).

٥- معدل العائد على إجمالي الأصول (Return on Assets (ROA) أو معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment (ROI). لقد تم قياس هذا المتغير بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب (Net Income)}}{\text{إجمالي الأصول (Total Assets)}}$$

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول المصرف. فكلما زاد معدل العائد على الاستثمار كلما أصبح المصرف في أمان أكثر. وتشير الأدبيات إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الأصول ودرجة الأمان المصرفي فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الأصول كلما ازداد معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة من جهة وكلما زاد هامش الأمان في مقابلة الاستثمار من جهة أخرى (Molynear, 1992)، و (مخامرة، ٢٠٠٠).

وعليه فإن النموذج المراد اختباره هو :

$$BH = b_1 + b_2LQ + b_3Cr + b_4Cp + b_5ROE + b_6ROI + e$$

حيث إن :

BH (Bank Hedging) تمثل الأمان المصرفي

B وتمثل المتغير الثابت Constant Variable

LQ وتمثل مخاطر السيولة LiquidityRisk

Cr وتمثل مخاطر الائتمان Credit Risk

Cp وتمثل مخاطر رأس المال Capital Risk

ROE وتمثل العائد على حقوق الملكية Return on Equity

ROI وتمثل العائد على الاستثمار Return on Investment

E وتمثل الخطأ العشوائي Random Error

ولقد تم تطوير هذا النموذج بالاستناد إلى الانحدار الخطي (Linear Regression) وقد تم استخدام هذا النموذج في دراسات عديدة مماثلة، كما وقد تم تطوير هذا النموذج بإضافة متغيرات جديدة عليه مثل متغيرات مخاطر السيولة Liquidity Risk حيث لم تتطرق أي من الدراسات السابقة لاختبار متغير مخاطر السيولة على درجة الأمان المصرف.

٣. فرضيات الدراسة

في ضوء ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الأساسية التالية:

- H₀₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة.
H₀₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان.
H₀₃: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال.
H₀₄: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على حقوق الملكية.
H₀₅: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على إجمالي الأصول.

٤. أساليب تحليل البيانات

تم تحليل بيانات الدراسة وذلك بالاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) وذلك من أجل اختبار العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وتحديد أي المتغيرات المستقلة أكثر تأثيراً على المتغير التابع.

وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي SPSS، حيث تم استخراج معاملات الارتباط المتسلسل لجميع مفردات العينة مجتمعة وخلال فترة زمنية متسلسلة تمتد من ١٩٩٢ - ٢٠٠٢. وتم كذلك استخراج نتائج الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع وهو الأمان المصرفي والمتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. ولقد أبرزت هذه النتائج أهمية الدلالات الإحصائية بين كل متغير مستقل وأثره على المتغير التابع، بالإضافة إلى تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على ظاهرة الدراسة، بالإضافة إلى إظهار اتجاه العلاقات المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ولقد تم استعراض هذه العلاقات في البند الخامس من الدراسة المتعلقة بتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات المتعلقة بها.

٥. تحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

يظهر الجدول رقم (١) ملخصاً لنتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liener Regression) للعلاقة بين المتغير التابع (الأمان المصرفي Bank Hedging) والمتغيرات المستقلة خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢.

جدول (١). ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

Sig	T	Coefficients	المتغيرات المستقلة
000			Constant
0.01	-5.155	-.378	مخاطر السيولة
0.01	-2.563	-.180	مخاطر رأس المال
0.01	-4.897	-.332	مخاطر الائتمان
0.01	4.623	.316	معدل العائد على حقوق الملكية
0.01	3.514	.245	معدل العائد على الاستثمار

Adjusted R Squar 0.59

المتغيرات المستقلة	مخاطر السيولة	مخاطر رأس المال	مخاطر الائتمان	معدل العائد على حقوق الملكية	معدل العائد على الاستثمار
Pearson Correlation	0.654	.0721	.0541	.621	.42501
Sig	.0001	.0003	.0001	.0002	.0001

فيما يتعلق بمتغير مخاطر السيولة فقد أظهر الجدول رقم (١) وجود دلالة إحصائية عالية High (Sig) بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي. وتمثل هذه الدلالة ١٪ كما يتبين من تحليل الانحدار أن معامل الانحدار سالباً (-.373) عند مستوى معنوية ٥٪ كما بلغت T أيضاً (-5.155) ويتوافق ذلك مع ما توصلت إليه الأدبيات المالية والمصرفية والتي سبق الإشارة إليها بوجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي، أمثال (Madora, 2001) و (Hempel, 1999) وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن هذه الدراسة هي الوحيدة التي قامت باختبار هذا المتغير على درجة الأمان المصرفي حيث إن جميع الدراسات السابقة لم تنطرق إلى هذا المتغير.

أما ما يتعلق باختبار متغير مخاطر رأس المال فقد أظهر الجدول رقم (١) بوجود دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال كما يتبين من الجدول السابق أيضاً بأن معامل الانحدار كان سالباً (-.180) عند مستوى معنوية ٥٪ كما بلغت T (-2.5630). وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه الأدبيات المالية والمصرفية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر رأس المال، كما قد جاءت هذه النتيجة متوافقة ومتناغمة مع كل من دراسة (Prescott, 2001) ودراسة (Benston et al, 2000) حيث أوصت

تلك الدراسات بأهمية زيادة رأس المال وإيجاد توازن في هيكل رأس المال من أجل المحافظة على درجة الأمان المصرفي (Bank Hedging).

أما ما يتعلق بمتغير مخاطر الائتمان فقد أظهر الجدول رقم (١) بوجود دلالة إحصائية عالية High Sig بين درجة الأمان المصرفي وبين مخاطر الائتمان، أما عامل الانحدار لمخاطر الائتمان فقد بلغت (-.332) كما بلغت T أيضاً (-4.897) وهذه النتيجة تتوافق مع الأدبيات المالية والمصرفية بوجود علاقة عكسية بين درجة الأمان المصرفي وبين مخاطر الائتمان، وذلك لما يترتب على مخاطر الائتمان من مخاطر عدم قدرة المصرف على الوفاء بديونه وما ينجم عن ذلك من تدني درجة الأمان المصرفي. ومما يجدر ملاحظته أيضاً أن هذه النتيجة قد جاءت متوافقة لما توصلت إليه الدراسات السابقة من وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي، دراسة (Marshall, 2001) ودراسة (Bevan and Danbuttr, 2000) و (Benston, 2000).

أما ما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية فقد تبين من الجدول رقم (١) بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وبين معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أظهر الجدول السابق أن مستوى الدلالة الإحصائية لمعدل العائد على حقوق الملكية ١٪، وأن معامل الانحدار قد بلغ (3.16). وأن T قد بلغت (4.623) عند مستوى معنوية ٥٪ وهذه النتيجة جاءت متناغمة مع ما توصلت إليه الأدبيات المالية والمصرفية بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وبين معدل العائد على حقوق الملكية، كما قد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا الشأن (Molyneax, 1992)، (Coit, 1997).

أما المتغير الخاص بمعدل العائد على إجمالي الأصول فقد أظهر الجدول رقم (١) بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عالية بين درجة الأمان المصرفي وبين معدل العائد على الاستثمار حيث بلغت مستوى هذه الدلالة ١٪، كما أن معامل الانحدار قد بلغ (0.245) عند مستوى ثقة ٥٪ وأن T قد بلغت (3.514) وتعتبر هذه النتيجة متوافقة مع الأدبيات المالية والمصرفية حيث تشير هذه الأدبيات بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وبين معدل العائد على الاستثمار، كما وجاءت هذه الدراسة متطابقة مع الدراسات السابقة أمثال (مخامرة، ٢٠٠٠)، (Molyneax, 1992)، ودراسة (Coit, 1997).

ويظهر الجدول رقم (١) أيضاً أن معامل التحديد (R^2 Adjusted) قد بلغ ٥٩٪ مما يعني أن كل العوامل مجتمعة تؤثر على درجة الأمان المصرفي الأردني بما يعادل ٥٩٪، وأن جميع العوامل المستقلة تفسر ما مقداره ٥٩٪ من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأمان المصرفي) بالاعتماد على معامل الانحدار (Liener Regression).

النتائج والتوصيات

لقد أظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية ما بين درجة الأمان المصرفي وبين معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. كما أشارت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر السيولة مما ساعد على الاستدلال أن هناك انخفاض بنسبة الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل نسبة إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى ضرورة زيادة حقوق الملكية المتمثلة برأس المال والأرباح المحتجزة وإجمالي الاحتياطيات خاصة الاختيارية منها. أما العلاقة العكسية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان فقد دلت على ضرورة زيادة حقوق الملكية وتخفيض نسبة الاستثمار في الأصول الخطرة. أما العلاقة العكسية ما بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان فقد استدل من هذه النتيجة إلى انخفاض معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة وإلى انخفاض هامش الأمان المصرفي في مقابلة مخاطر الاستثمار.

وتوصي الدراسة بضرورة العمل على إيجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الاستثمار ويتطلب ذلك العمل على الالتزام بالأنظمة والقوانين التي يحددها البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بالنسب المالية ذات الصلة بالسيولة القانونية والسيولة التجارية ونسبة الائتمان المصرفي ونسبة حقوق الملكية مقسومة على إجمالي الأصول، إضافة إلى ضرورة العمل على إيجاد توازن بين الأمان المصرفي وبين كل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. وتوصي الدراسة أيضاً إلى إجراء المزيد من الدراسات الهادفة إلى رفع كفاءة البنوك التجارية وخاصة فيما يتعلق بالنواحي التنظيمية للبنوك التجارية التحليل المالي لرفع كفاءة أدائها المالي وتجنبها الوقوع في المخاطر المتعلقة بالسيولة والائتمان وإعادة هيكلة رأس مال المصارف التجارية بما يجنبها مخاطر الرفع المالي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- التقارير السنوية (١٩٩٢-٢٠٠٢) الصادرة عن البنك المركزي الأردني.
- التقارير السنوية (١٩٩٢-٢٠٠٢) الصادرة من بورصة عمان للأوراق المالية.
- التقارير السنوية (١٩٩٢-٢٠٠٢) للبنوك التجارية الأردنية.
- عبد الفتاح، أحمد (١٩٩٢)، *التعثر المصرفي ووسائل علاجه (حالة الأردن)*، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها إتحاد المصارف العربية بعنوان المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، بيروت، لبنان، ص ص ١٧٧-٢٢٨.
- عبد الله، خالد أمين (١٩٩٢)، *تعقيب على البحث المقدم من أحمد عبد الفتاح والمعنون (التعثر المصرفي ووسائل علاجه (حالة الأردن) أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها إتحاد المصارف العربية، بعنوان المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، بيروت، لبنان، ص ص ٢٢٩.*
- عبد الجابر، هند (٢٠٠٠)، دور البنوك في تنشيط الاقتصاد الأردني، ندوة عقدت في المركز الإنمائي الأردني وتم نشرها في مجلة البنوك في الأردن، المجلد ١٩، العدد ٤.
- مصطفى، أحمد (٢٠٠٠)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مجلة البنوك في الأردن، المجلد ١٩، العدد ٧.

ثانياً : المراجع الإنجليزية

- Benston, G., Irvine, P. and Rosenfeld, J.,** (2000), Bank capital structure, Working Paper, Goizueta Business School, Emory University, Atlanty.
- Bevun, A. and Danbolt J.,** (2000), Capital Structure and Determinants, Working Paper Prepared, Under the ACE Financial Flows in Transition and Market Economics: Bulgaria, Hungaria and UK, pp. 1-47.
- Brescott, E.,** (2001), Regulating Bank Capital Structure to control Risk, Federal Reserve Bank of Richmond, *Economic Quarterly*, **87/3**.
- Coit, C. and Karr, J.,** (1997), Performance Measurement In the Banking Industry, Result of a BAI Survy, *Bank Accounting and Finance*, **10**, 3, pp. 23-30.
- Harris, M. and Raviv, A.,** (1991), the theory of Capital Structure, *Journal of Finance*, **46** (1), pp. 297-355.
- Hempel, G. and Simonson, D.,** (1999), Bank Management, John Wiley and Sons, Inc., pp. 66-68.
- Madura, J.** (2001), *Financial Markets and Institutions*, South-Western College Publishing, pp. 488-508.
- Makhamerh, M.** (2000), Corporate Performance In Jordan, A study of the Banking Sector, *The Arab Bank Review*, **2**, 2.
- Malynex, P. and Thornton, J.,** (1992), Determinants of European Bank Profitability, *Journal of Banking and Finance*, **16**.
- Marshall, A. and prescott, E.,** (2001), *Bank Capital Regulation with and without State Contingnet Penalties*, Carnegie Rochester Conference and Public Policy, Central Bank of Jordan, 2001, 38th Annual Report.
- Sakuragawa, M.,** (2002), *Bank's Capital Structure*, Nagoya City University, Nagoya, Japan, pp. 467-501.

ملحق رقم (١)

قائمة بأسماء البنوك الممثلة لمجتمع الدراسة

-
١. البنك العربي
 ٢. البنك الأهلي الأردني
 ٣. بنك القاهرة عمان
 ٤. بنك الأردن
 ٥. بنك الشرق الأوسط للاستثمار
 ٦. بنك الإنماء الصناعي
 ٧. بنك الإسكان
 ٨. البنك الأردني الكويتي
 ٩. بنك الأردن والخليج
 ١٠. بنك الاستثمار العربي الأردني
 ١١. البنك الإسلامي الأردني
 ١٢. البنك الأردني للاستثمار والتمويل
 ١٣. بنك المؤسسة العربية المصرفية

Factors Affecting the level of Banking Hedging: Applied Application

HUSNI A. KHRAWISH
KHALED A. AL-ZOUBI
MOHAMMAD I. AL-ABADI

*Assistant Professors
Department of Banking and Finance
College of Economics and Administrative Sciences
The Hashemite University, Zarqa, Jordan*

ABSTRACT. This study examines the determinants of banking hedging within the Jordanian environment. The study based on a sample of 13 Jordanian commercial and investment banks. The sample period spans over a period that encompasses 11 annual financial years, 1992 to 2002, inclusive. The related data has been gathered from several sources, including the monthly bulletin issued by the Reserve Bank of Jordan, Amman Financial Market reports, in addition to annual financial statements issued by the banks. The evidence revealed a positive and significant relationship between the hedging proxy and measures of return on equity (ROE) and return on investment (ROI). The study indicated also a negative relationship between the hedging proxy and measures liquidity risk, capital risk and credit risk. In order to show the importance of the hedging issue, several recommendations have been presented by the end of study.